

Distr.: General  
6 October 2017  
Arabic  
Original: English



## الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال  
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها:  
مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك  
النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي  
بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

## المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

### تقرير الأمين العام\*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٧/٧٠ ويعرض لمحة عامة عن الأعمال التي قام بها المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا وعن الإنجازات التي حققها خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧. ويتناول التقرير أيضاً التحديات التي واجهها المركز بشكل خاص والفرص المتاحة أمامه لتعزيز أنشطته في هذه المنطقة دون الإقليمية.



## أولا - المقدمة

١ - أنشئ المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في عام ٢٠٠١ بناءً على طلب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وعملاً بقرار اتخذته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا أثناء اجتماعها الرابع المعقود في ياوندي في نيسان/أبريل ١٩٩٤، وعملاً بقراري الجمعية العامة ٧٨/٥٣ ألف و ٥٥/٥٤ ألف.

٢ - ويؤدي المركز أيضاً مهام المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)، فيغطي الدول العشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو). ويعمل المركز، وفقاً للولاية المنوطة به، على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال أنشطة الدعوة والحوار وعلى تقديم المساعدة التقنية وخدمات المشورة إلى الحكومات والبرلمانات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والشركاء الآخرين.

٣ - ويركز هذا التقرير على أنشطة المركز والإنجازات التي حققها في سان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو. وتتفاوت أشكال الحضور الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الموجودة في بلدان أخرى من هذه المنطقة دون الإقليمية كما تتفاوت ولايات الإبلاغ الموكلة لها: إذ يوجد عنصر متعلق بحقوق الإنسان في بعثتي السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومستشاران لشؤون حقوق الإنسان في رواندا وتشاد؛ ويوجد مكتب قطري في بوروندي. ولا يتطرق هذا التقرير إلى المستجدات الرئيسية المتعلقة بالسياسة والسلام والأمن في وسط أفريقيا التي تم تناولها في تقرير آخر (انظر S/2017/465). وإضافة إلى ذلك، يتم التطرق إلى حالة حقوق الإنسان في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية في تقارير يُعدها كل من العنصرين المعنيين بحقوق الإنسان في بعثتي السلام ومستشاري حقوق الإنسان والمكتب القطري.

## ثانياً - المستجدات الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية

٤ - لا يزال بلدان من بلدان المنطقة دون الإقليمية، هما الكاميرون وتشاد، متأثران بدرجات متفاوتة من تمرد جماعة بوكو حرام التي أصبحت تهيمن على منطقة حوض بحيرة تشاد منذ عام ٢٠١٣. ورغم التقدم الهام الذي أحرزته البلدان المعنية في مكافحة هذا التمرد، لا يزال السكان يعانون من هجمات جماعة بوكو حرام ومن تدابير مكافحة التمرد المتخذة لصددها. وفي هذا السياق، تم انتهاك مجموعة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الحق في الحياة وفي الأمن الشخصي؛ والحق في حرية التعبير والرأي وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وفي حرية المعتقد؛ والحق في السكن اللائق والغذاء والتعليم.

٥ - وواصل المركز الدعوة إلى أن تمثل تدابير مكافحة الإرهاب إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ورغم تقييد الكاميرون وتشاد على مدى أكثر من عقدين من الزمن بوقف عقوبة الإعدام، فقد تضمنت تشريعات مكافحة الإرهاب التي اعتمدها البلدان تبعاً في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ أحكاماً تفرض عقوبة الإعدام على مرتكبي الأعمال الإرهابية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، أُعدِم المشتبه في ارتكابهم الهجمات الإرهابية التي حدثت في نجامينا في حزيران/يونيه ٢٠١٥ بعد محاكمة سريعة وقبل انقضاء المهلة الزمنية التي

تسمح للمشتبه فيهم بممارسة حقهم في الطعن، وقد يرقى ذلك إلى انتهاك لضمائم المحاكمة العادلة. ولكن عموماً ظلت إجراءات محاكمة المشتبه في ارتكابهم جرائم إرهابية بطيئة في كلا البلدين.

٦ - وخلال الفترة المستعرضة، تأثرت حالة حقوق الإنسان في البلدان الخمسة التي يركز عليها هذا التقرير من الانتخابات الرئاسية التي جرت في عدة بلدان منها. ومع أن الانتخابات جرت في مناخ سلمي نسبياً في جمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية، فقد اتسمت الانتخابات التي دارت في تشاد وغابون والكونغو بالتنوع على نتائجها وباندلاع أعمال عنف عقب الانتخابات أفضت إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في البلدين الأخيرين. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقييد ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير، ولا سيما بالنسبة للنقابات العمالية، ومنظمات حقوق الإنسان، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، أثناء العمليات الانتخابية التي دارت في تشاد، وغابون، والكونغو؛ فعلى سبيل المثال، قامت السلطات بقطع خدمات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي خلال الفترات الانتخابية. وفي بعض الحالات، فُرضت قيود على حرية التنقل نتيجة لتدابير اتخذتها السلطات للتصدي لأعمال العنف التي أعقبت الانتخابات. ورغم إعراب بعض البلدان عن التزامها بتحسين المشاركة السياسية للمرأة وغيرها من الفئات التي عادة ما تتعرض للتمييز في الحياة السياسية، لم تُتخذ أي تدابير ملموسة في هذا الصدد على مستوى التشريعات أو السياسات.

٧ - وفي منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي الناطقتين بالإنكليزية من الكاميرون، قوبلت احتجاجات المحامين والمدّرسين التي أدانت التهميش المزعوم لنظام القانون العام الأنكلوسكسوني وللنظام التعليمي ومحاولة طمسه في بعض الأحيان بردود قاسية من قِبَل قوات الأمن، تضمنت انتهاكات جسيمة مزعومة لحقوق الإنسان. ومنذ اندلاع الأزمة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ظلت المحاكم والعديد من المدارس مغلقة في هاتين المنطقتين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تفاقمت الأزمة ولَبّت أعداد كبيرة من سكان هاتين المنطقتين النداءات التي وجهها اتحاد المجتمع المدني الكاميروني الناطق بالإنكليزية إلى التظاهر وقد شملت الاحتجاجات حالات عصيان مدني وإضرابات. وفي محاولة لاحتواء تلك الاحتجاجات، حظرت الحكومة نشاط الاتحاد وسائر الجماعات المرتبطة به، بما في ذلك تلك التي دعت إلى الانفصال، وقطعت الاتصالات عبر شبكة الإنترنت في المنطقتين لمدة تناهز ثلاثة أشهر. وألقي القبض على بعض قادة الاحتجاجات وتمت محاكمتهم في المحكمة العسكرية في ياوندي بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٤، بينما توارى آخرون عن الأنظار أو فروا من البلد. وأُعرِبت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في رسائل ونداءات عاجلة موجهة إلى حكومة الكاميرون ومن خلال بيانات عامة، عن الانشغال من محاكمة مدنيين في محكمة عسكرية.

٨ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، أمر الرئيس بالإفراج عن المعتقلين من زعماء وأعضاء الجماعة الناطقة بالإنكليزية. وفي بيان صدر في اليوم نفسه، رحّب الأمين العام بهذا القرار معرباً عن أمله في أن تؤدي هذه الخطوة إلى زيادة التخفيف من حدة التوترات وإلى تعزيز الحوار السياسي. وشجّع الأمين العام السلطات أيضاً على مواصلة جهودها الرامية إلى معالجة مظالم الجماعة الناطقة بالإنكليزية وعلى تعزيز تدابير المصالحة الوطنية من أجل إيجاد حل دائم للأزمة. وكرر الأمين العام مجدداً استعداد الأمم المتحدة لمواصلة دعم تلك الجهود.

## ثالثا - الأنشطة التي اضطلع بها المركز خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧

٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع المركز بالأنشطة المدرجة في برنامج عمله لعام ٢٠١٥ (من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر) ولعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه)، في إطار الأولويات المواضيعية لخطة إدارة مفوضية حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وقد شملت هذه الأولويات: توسيع الحيز الديمقراطي؛ وإدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي المجال الاقتصادي؛ والإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع والعنف وانعدام الأمن؛ ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون؛ وتعزيز فعالية الآليات الدولية لحقوق الإنسان والتطوير التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاييرها الدولية.

### ألف - توسيع الحيز الديمقراطي

#### ١ - مشاركة الفئات التي تعاني من التمييز في الحياة السياسية

١٠ - في سان تومي وبرينسيبي، وغابون، والكاميرون، والكونغو، أحرز بعض التقدم بفضل الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات التي تعاني من التمييز في الحياة السياسية.

١١ - وقبل الانتخابات الرئاسية التي جرت في سان تومي وبرينسيبي وغابون والكونغو في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، قدّم المركز الدعم التقني من خلال بناء قدرات أعضاء الهيئات الانتخابية وهيئات إدارة الانتخابات وتوعيتهم بضرورة تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد الشعوب الأصلية والنساء في الشؤون السياسية والشؤون العامة. وقد ساهم ذلك في زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات الرئاسية التي دارت في سان تومي وبرينسيبي وغابون والكونغو. ويعزى هذا التقدم جزئياً أيضاً إلى الجهود التي بذلتها مختلف الأحزاب السياسية مثل اعتماد قوائم مرشحين تتضمن نفس العدد من المرشحين الرجال والنساء أثناء حلقة عمل وطنية نظمها المركز في مدينة ليرفيل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، شارك فيها ممثلون عن الأحزاب السياسية والمنظمات النسائية والأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢ - وفي الكاميرون، بفضل جهود التوعية والدعوة التي قام بها المركز، قرر أعضاء مجلس هيئة إدارة الانتخابات، المعروفة باسم انتخابات الكاميرون، تنقيح القانون الانتخابي لتضمينه حكماً ينص على تحقيق التكافؤ بين الرجل والمرأة في قوائم مرشحي الأحزاب السياسية. ونتيجة لأنشطة الدعوة التي قام بها المركز، التزمت الأحزاب السياسية في الكاميرون بوضع خطة عمل تشجّع زيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي ستجري في عام ٢٠١٨. وقامت هيئة إدارة الانتخابات وشركاؤها أيضاً بتعزيز أنشطتهم الدعوية من أجل اعتماد سياسة تنص على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على بطاقة الهوية الوطنية مجاناً من أجل تيسير إمكانية مشاركتهم في التصويت. وواصل المركز العمل مع هيئة إدارة الانتخابات لضمان العمل بهذه السياسة قبل موعد الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨. وعملاً بنداوات المركز، تعطي هيئة إدارة الانتخابات الأولوية حالياً لتعيين ممثلين عن الشعوب الأصلية في اللجان الانتخابية المحلية المختلطة.

## ٢ - احترام حرية الرأي والتعبير

١٣ - شهدت مساهمة وسائل الإعلام في العمليات الانتخابية التي جرت مؤخرا في المنطقة دون الإقليمية تحسنا بشكل عام مقارنة بالانتخابات السابقة. وعلى امتداد سنة ٢٠١٦، اشترك المركز ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية لفائدة العاملين في وسائل الإعلام في البلدان التي كان من المقرر أن تجري انتخابات فيها. وفي هذا الصدد، تم تنظيم ست دورات تدريبية في تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكونغو. ولهذا تراجعت معدلات بث الخطابات المفعمة بالكراهية أو التحريض على العنف في وسائل الإعلام، وسعى الإعلاميون إلى تعزيز دورهم في الترويج لعمليات انتخابية سلمية، بما في ذلك بتوعية الرأي العام، أو تسجيل البرامج السياسية قبل بثها أو تحريرها من أجل تفادي بث الخطابات المفعمة بالكراهية، وتوفير منبر مفتوح للتواصل مع جميع الفاعلين السياسيين. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، نظم المركز حلقة عمل إقليمية عن الانتخابات وحقوق الإنسان في دوالا بالكاميرون، ضمت ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات إدارة الانتخابات في وسط أفريقيا. وركز المشاركون على الوسائل الكفيلة بتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية في سياق الانتخابات، وأوصوا بإنشاء آليات مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص تعنى بوسائل الإعلام، بغية مكافحة نشر الخطابات المفعمة بالكراهية.

## ٣ - الحماية القانونية لحقوق الإنسان

١٤ - فيما يتعلق بالتطورات الجديدة التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجري إصلاح دستوري في عام ٢٠١٥ في الكونغو أدى إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان وإلغاء عقوبة الإعدام. وإضافة إلى ذلك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ اكتمل استعراض المراسيم الهادفة لتنفيذ القوانين التي تحمي الشعوب الأصلية الذي كان المركز يدعو إلى إجرائه منذ عام ٢٠١٣، ويُرتقب إصداره في آب/أغسطس ٢٠١٧.

١٥ - وفي الكاميرون، اعتمد البرلمان قانونا جنائيا جديدا في حزيران/يونيه ٢٠١٦ سمح بتعزيز معايير حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير الحماية للمرأة، بما في ذلك في إطار الحق في الملكية، وحظر الممارسات الثقافية الضارة، مثل طقوس الترميل، وكي الثدي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وإضافة إلى ذلك، يحمي القانون الانتخابي حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الانتخابات، ولا سيما من خلال مواد تنص على توفير مراكز اقتراع ملائمة لاحتياجاتهم وتحضير مواد انتخابية ملائمة لضمان إمكانية وصولهم إليها. وواصل المركز العمل مع البرلمان من أجل تقديم الدعم التقني لأعضائه وموظفيه وبناء قدرتهم على إشراك الفئات المهمشة فعلياً في العمليات السياسية.

## باء - إدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي المجال الاقتصادي

١٦ - استمر المركز في العمل بنشاط في مجال حقوق الإنسان والأعمال التجارية من خلال أنشطة الدعوة وإسداء المشورة إلى الدول والشركات العاملة في المنطقة دون الإقليمية بهدف تعزيز التزامها بحماية حقوق الإنسان.

١٧ - ففي الكاميرون، تفضلت ثلاث شركات (واحدة خاصة واثنان ملك للدولة) بأعمال ريادية في مجال إقامة أعمال تجارية مراعية لحقوق الإنسان نتيجة لما بذله المركز من جهود على مستوى بناء القدرات والتوعية وللزيارات الميدانية التي أجراها. وقد أفضى مشروع أُطلق مع شركة "هيفي كام"

(Hevecam) الكاميرونية الخاصة للصناعات الزراعية في عام ٢٠١٤ إلى إنشاء آلية داخلية تتيح للعمال تقديم الشكاوى وإلى إقامة هياكل تحاور بين الشركة والمجتمعات المحلية المتأثرة بأنشطتها في منطقة كربي الواقعة في جنوب البلد. وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت شركة "هيفي كام" أيضا سياسة داخلية للترويج لتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بعد أن قام المركز بتدريب موظفيها الإداريين. واعتمدت شركة "هيفي كام" أيضا إعلانا داخليا بشأن حقوق الإنسان يحدد خطة عمل متصلة بحقوق الإنسان الأساسية في الشركة.

١٨ - وبعد نجاح التجربة مع مؤسسة تطوير الطاقة الكهربائية، تواصل المركز مع مؤسسة تنمية الكاميرون، وهي ثاني شركة في البلد من حيث عدد العاملين بعد القطاع العام إذ تشغل أكثر من ٢٢ ٠٠٠ عامل في العديد من المزارع في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. ولرصد التقدم الذي أحرزته مؤسسة تنمية الكاميرون نحو إدماج حقوق الإنسان، قام أكثر من ٣٠ صحفيا من هاتين المنطقتين بزيارة مصانع وأجروا مقابلات مع مديريها بعد أن تلقوا تدريباً من المركز في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي وقت لاحق، شارك كبار المسؤولين في المؤسسة ومجموعة مختارة من الصحفيين في حلقة عمل لتدريب المدربين بشأن حقوق الإنسان والأعمال التجارية دارت خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وبدعم من المركز، تم تنظيم دورات تدريبية مماثلة لموظفين آخرين على امتداد سنة ٢٠١٧.

١٩ - وقد سمحت هذه التجارب للمركز بأن يحتل موقعا استراتيجيا لإرساء وتشجيع الحوار مع الشركات من القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع مجالات أعمالها. ويقوم المركز تدريجيا بتكرار التجربة مع الكاميرون في غابون وغينيا الاستوائية والكونغو.

## جيم - الإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع والعنف وانعدام الأمن

٢٠ - واصل المركز المشاركة بنشاط في الاجتماعات التي تعقدها لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وأثناء الاجتماعات التي عُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في بانغي وفي سان تومي وفي ياوندي، قام المركز بتوجيه اهتمام الدول الأعضاء إلى حالة حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية ودعاها إلى مضاعفة جهودها الرامية لحماية حقوق الإنسان. وروج المركز أيضا إلى توطيد التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإلى زيادة تضافر الجهود الرامية إلى تنفيذ توصياتها. وفي تلك المناسبات، دعا المركز بشكل خاص إلى احترام حقوق الإنسان وحمايتها في سياق العمليات الانتخابية وفي سياق مكافحة الإرهاب، مع مراعاة الحالة السائدة في المنطقة دون الإقليمية.

٢١ - وتواصل تعزيز التعاون بين المركز ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بتعيين مستشار لحقوق الإنسان لدى الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، يوجد مقر عمله في ليرفيل مما أدى إلى اتباع نهج أكثر اتساقا إزاء قضايا حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية. فعلى سبيل المثال، شارك المركز في بعثة المساعي الحميدة التي أجراها المكتب إلى الكونغو قبل إجراء الانتخابات الرئاسية التي دارت في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٦. وعُقدت اجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين في سان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو، لمناقشة آثار عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن على التمتع بحقوق الإنسان.

٢٢ - وخلال الفترة من ١٣ حزيران/يونيه إلى ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، أوفد المركز بعثة لتقييم حالة حقوق الإنسان إلى الكونغو بعد اندلاع الأزمة التي تلت الانتخابات وأطلع الحكومة على استنتاجاته، التي تضمنت تقديم توصيات من أجل معالجة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، دعا المركز إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلى اتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة من أجل التخفيف من حدة التوترات في منطقة بول. وأوفد المركز بعثة متابعة خلال الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، لتقييم تنفيذ توصياته ولتقييم الحالة، بما في ذلك في منطقة بول. وأطلع المركز الحكومة على شواغله المتعلقة بتدهور حالة حقوق الإنسان التي أدت إلى تشريد داخلي لأعداد كبيرة من الناس وأثارت عددا متزايدا من الشواغل الإنسانية ذات الصلة. وتلى ذلك حوار رفيع المستوى بين حكومة الكونغو والمفوض السامي لحقوق الإنسان تم التوصل أثناءه إلى اتفاقات متابعة ملموسة.

٢٣ - وفي الكاميرون، من أجل ضمان إدماج حقوق الإنسان في التخطيط للعمليات الإنسانية وفي الاستجابة لها، أسهم المركز في تعزيز اختصاصات ضباط الحماية المتعلقة بحقوق الإنسان في عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة تعمل في منطقة أقصى الشمال، لتشمل أمورا من بينها تحديد القضايا المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وإحالتها إلى السلطات المختصة. وقام المركز أيضا بالتحاور مع المسؤولين المحليين عن إنفاذ القانون في تلك المنطقة لكفالة توفير المزيد من الحماية للاجئين عقب ورود بلاغات عن مضايقات تعرّض لها اللاجئون الذين يُشبه في أهم على صلة بمساع إرهابية وبلاغات عن اعتقال واحتجاز لاجئين عند مغادرتهم المخيمات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧، قام المركز بتدريب مجموعة من منظمات المجتمع المدني العاملة في منطقة أقصى الشمال على رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ونتيجة لذلك، أصبحت أكثر من ٣٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني تتبادل المعلومات مع المركز بشأن حالة حقوق الإنسان في تلك المنطقة.

## دال - مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون

٢٤ - كما ذكر أعلاه، فرضت قوانين مكافحة الإرهاب المعتمدة في الكاميرون وتشاد في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي عقوبة الإعدام على الأشخاص المدانين بتهمة الإرهاب رغم أن البلدين تقيّد بوقف هذه العقوبة لمدة أكثر من ٢٠ عاما. وعلاوة على ذلك، في كلا البلدين، تسبب اتساع نطاق هذا القانون في التعدي على حماية الحريات الأساسية. ولذلك دعا المركز إلى إلغاء هذه القوانين. وفي الكاميرون، استمر المركز في الدعوة إلى احترام الإجراءات القانونية الواجبة وإلى احترام حق الأشخاص المتهمين بارتكاب أعمال إرهابية في محاكمة عادلة.

٢٥ - وقام المركز بتعزيز قدرات ٣٠ ضابطا من قوات الدرك والشرطة ولواء التدخل السريع الموجودين في منطقة أقصى الشمال على أداء دورهم وتحمل مسؤولياتهم في مجال حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. وكان من بين النتائج الإيجابية لهذا التدريب طلبّ قَدَمه المشاركون لتنظيم منتدى للحوار مع الفاعلين من المجتمع المدني وضباط الحماية التابعين للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى بشأن التحديات التي تتم مواجهتها في الميدان وكيف يمكن لكل طرف أن يدعم الطرف الآخر لضمان ألا تقوض مكافحة الإرهاب حقوق الإنسان.

## هاء - تعزيز فعالية الآليات الدولية لحقوق الإنسان والتطوير التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاييرها الدولية

### ١ - التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

٢٦ - يكتسي التحاور باستمرار مع السلطات في المنطقة دون الإقليمية أهمية حاسمة للتشجيع على التصديق على الصكوك الدولية. فعلى سبيل المثال، في سان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية، اعترفت السلطات بأهمية جهود التوعية التي يقوم بها المركز، ولا سيما في صفوف البرلمانين، بالنسبة للتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والإبلاغ عن تنفيذها.

٢٧ - وفي سان تومي وبرينسيبي، بعد جهود الدعوة المتواصلة التي قام بها المركز، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، صدقت الحكومة على جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تقريبا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أودعت الحكومة صكوك التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وصدق البلد أيضا على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

٢٨ - وفي غينيا الاستوائية، أكد النائب الثالث لرئيس الوزراء المسؤول عن حقوق الإنسان التزام حكومته بتعزيز حقوق الإنسان أثناء حفل افتتاح حلقة عمل لبناء القدرات لفائدة منظمات المجتمع المدني وموظفي المديرية الوطنية لحقوق الإنسان. ومن أجل مساعدة البلد على تحسين تعاونه مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أعد مؤلف يجمع التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان ويعرض حالة التصديق على صكوك حقوق الإنسان بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز. وعموما، في البلدان التي شملها التقرير، قام المركز بتعزيز قدرات ممثلي الحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالمنهجية الجديدة لصياغة التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات والمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. وأدى ذلك إلى قيام الحكومات، بدعم من المركز وفريق الأمم المتحدة القطري، بتجميع كل التوصيات المنبثقة عن هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة، وإلى وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ تلك التوصيات.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها المركز، حدثت زيادة تدريجية في عدد الصكوك الإقليمية التي صدقت عليها دول المنطقة دون الإقليمية.

### ٢ - تقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان ومتابعة التوصيات

٣٠ - أحرزت عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية تقدما على مستوى تقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان. وفي سان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكونغو، ازداد وعي أعضاء اللجان المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان والبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية بحالة التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وبما يتصل بها من التزامات بتقديم تقارير. وفي تلك البلدان، قام المركز بتدريب أعضاء اللجان الوطنية المسؤولة عن تقديم

التقارير من أجل تعزيز قدرتها على صياغة التقارير وضمان متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان.

٣١ - وبفضل الدعم التقني المقدم من المركز، أحرزت غينيا الاستوائية والكاميرون تقدماً كبيراً من حيث تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل. وقد اكتملت صياغة التقرير الدوري الرابع المقبل للكاميرون الموجه إلى اللجنة المعنية بحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وقد أقرته لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بتقديم التقارير أثناء حلقة عمل تم تنظيمها في آذار/مارس ٢٠١٧ بدعم من المركز. وفي غينيا الاستوائية، تمكن أعضاء اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الطفل من تحسين قدرتهم على إعداد التقارير بفضل التدريب الذي اشترك في تنظيمه كل من المركز ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تموز/يوليه ٢٠١٦.

٣٢ - وبدعم من المركز، أعدت غابون تقارير دورية لتقديمها إلى لجنة مناهضة التعذيب. غير أنه قد تأخر إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب كما أوصت بذلك لجنة مناهضة التعذيب ودعا إلى ذلك المركز بسبب اندلاع الأزمة التي تلت الانتخابات والحوار الوطني الذي نتج عنها.

٣٣ - وبفضل الدعم التقني والمالي المقدم من المركز ومن صندوق الأمم المتحدة للسكان، تمكنت حكومة سان تومي وبرينسيبي من صياغة أول تقرير لها عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقدمته في عام ٢٠١٧.

٣٤ - وأشار المركز إلى أن حكومات المنطقة دون الإقليمية قد بذلت جهوداً أكبر لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، أعدت حكومات سان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو، بدعم من المركز، مؤلفات تجمع التوصيات المنبثقة عن هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة. وعمدت غينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو أيضاً إلى وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ تلك التوصيات. وقد أنشأت البلدان الناطقة بالفرنسية في المنطقة دون الإقليمية ومدغشقر<sup>(١)</sup> شبكة تضم أعضاء اللجان المشتركة بين الوزارات من أجل تعزيز التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إثر المشاركة في دورة تدريبية إقليمية نظمها المركز في دوالا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

### ٣ - دور الجهات الفاعلة الأخرى في عمليات إعداد التقارير

٣٥ - بفضل جهود بناء القدرات التي بذلها المركز أصبحت منظمات المجتمع المدني في الكاميرون على علم بالآليات الدولية لحقوق الإنسان وبأساليب عملها وتم إشراكها بفعالية في إعداد وتقديم التقارير الموازية. ومنذ عام ٢٠١٥، قامت عدة منظمات لمنظمات المجتمع المدني في الكاميرون بإعداد وتقديم تقارير موازية، من بينها المنتدى المعني بحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمنتدى المعني بحقوق الطفل المعروف باسم شبكة حقوق الطفل في الكاميرون. وقام المركز أيضاً بتوطيد تعاونه مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك بتعزيز قدرتها على المساهمة في التقارير التي تقدمها الدولة. وكان بعض أعضاء المنتديات أعضاء أيضاً في اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتقديم التقارير إلى لجنة حقوق الطفل، التي تشرف عليها وزارة النهوض بالمرأة وشؤون الأسرة والتي تلقت مساعدات تقنية بانتظام من المركز. كما

(١) تدرج أيضاً ضمن أنشطة بناء القدرات المتصلة بميثاق المعاهدات التي يقوم بها المركز.

أصبحت منظمات المجتمع المدني التي تركز على المناطق من الكاميرون المتضررة من الإرهاب تشير بصورة متزايدة إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان عند رصد انتهاكات حقوق الإنسان. وقد قدمت معلومات بشأن حقوق الإنسان إلى السلطات وإلى الهيكل الوطنية لحقوق الإنسان.

٣٦ - وبالمثل، في غينيا الاستوائية، تعمقت معرفة منظمات المجتمع المدني بآليات حقوق الإنسان عقب الدورات التدريبية التي نظمها المركز. وأصبحت هذه المنظمات الآن أقل حذراً من قبل في تفاعلاتها مع المنظمات الخارجية والممولين الخارجيين، وشرعت في نقل معلومات عن بعض التحديات في مجال حقوق الإنسان التي يواجهها البلد. وإضافة إلى ذلك، قدمت تلك المنظمات اقتراحات بشأن كيفية دعم منظمات المجتمع المدني لكي تساعد على تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

#### ٤ - التعاون مع الإجراءات الخاصة

٣٧ - منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لم يقم أي مسؤول مكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة بزيارة سان تومي وبرينسيبي أو غابون أو غينيا الاستوائية أو الكاميرون أو الكونغو. وفيما يخص الكاميرون، ظلت طلبات الزيارة التي أرسلها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين دون جواب. ومع ذلك، قبلت حكومة الكاميرون طلب الزيارة الذي أرسلته المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وغيرها من المواد التي تنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال، ووجهت دعوة إلى المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. ولكن لم تجر هذه الزيارات بعد. أما غابون فلم تجب بعد على طلب الزيارة الذي أرسلته المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. وإضافة إلى ذلك، لا يزال الطلبان اللذان قدمتهما المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين لزيارة غينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي في انتظار رد منهما. وفي إطار جهوده الدعوية، ما فتئ المركز يشجع حكومات دول المنطقة دون الإقليمية على الموافقة على زيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

#### ٥ - التعاون مع الدول الأعضاء

٣٨ - ينظم المركز جلسات إعلامية بانتظام لفائدة الممثلين الدبلوماسيين بهدف اطلاعهم على أنشطة المركز. وقد أعرب هؤلاء الممثلون عن تقديرهم للجهود التي يبذلها المركز لمساعدة الحكومات على تحسين سجلاتها في مجال حقوق الإنسان، ودعوا المجلس إلى زيادة هذه المساعدة بسبل من بينها التواصل مع المنظمات دون الإقليمية من أجل وضع استراتيجية مشتركة للدعوة إلى اتخاذ التدابير الملائمة، على سبيل المثال للتخفيف من حدة التوترات التي تلت الانتخابات في غابون والكونغو.

#### رابعا - التحديات

٣٩ - لقد ترك تزايد انعدام الأمن في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في حوض بحيرة تشاد، وعدم الاستقرار السياسي في غابون والكونغو، أثراً بالغاً على قدرة المركز على تنفيذ أنشطته في تلك البلدان. وقد ازداد حجم عمل المركز لأنه تعيّن عليه أن يقوم بأنشطة لم تكن مقررة لمواجهة تلك الحالات. ولم يتمكّن المركز من تلبية بعض الطلبات المقدّمة من الحكومات والمجتمع المدني في تلك البلدان بسبب

الحالة الأمنية السائدة بعد إجراء الانتخابات. وحدثت أيضا زيادة في الطلب على أنشطة بناء القدرات دعما للحكومات وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وعموما، لا تزال تلك المؤسسات ضعيفة، ولذلك فهي بحاجة إلى الحصول على دعم تقني باستمرار.

## خامسا - الدروس المستفادة

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سمح الدعم التقني المقدم من المركز والنهج العملية التي يتبعها بتحقيق نتائج. وقد تفاعلت عدة بلدان إيجابيا مع المبادرات الرامية إلى موازنة التشريعات والسياسات الوطنية مع المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وإلى تعزيز المؤسسات.

٤١ - وسمح التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظمات دون الإقليمية ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بإبراز مكانة المركز وبتيسير عمله في المنطقة دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، تحققت نتائج متجانسة بفضل تنفيذ أنشطة مشتركة، تتضمن المتابعة المنتظمة، مع مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعناصر المعنية بحقوق الإنسان في بعثات السلام. وعلى سبيل المثال، ساعد التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على الحد من ازدواجية الجهود وبرهن على جدواه من حيث أثر الأنشطة المضطلع بها. وسمحت جهود الدعوة والأنشطة المشتركة مع المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا ومع المنسقين المقيمين في سان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكونغو بتوطيد تعاون هذه البلدان مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٤٢ - وبفضل الجهود التي بذلها المركز على مر السنين من أجل بناء قدرات العاملين في وسائل الإعلام وتأهيل مجموعة من الصحفيين في مجال حقوق الإنسان في هذه المنطقة دون الإقليمية، ساهمت وسائل الإعلام بشكل كبير في نجاح عمل المركز عبر تحسين التحسيس والتوعية بقضايا حقوق الإنسان. ولا يزال التفاعل المستمر مع وسائل الإعلام يشكل عنصرا استراتيجيا في جهود المركز الرامية لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية. وفي عام ٢٠١٦، نُشر أكثر من ١٨٤ مقالا في الصحافة المطبوعة والإلكترونية بشأن الأنشطة الرامية إلى الترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية التي نظّمها المركز في المنطقة دون الإقليمية، بالإضافة إلى بث العشرات من التقارير التلفزيونية والإذاعية.

## سادسا - الخاتمة والتوصيات

٤٣ - تدهورت حقوق الإنسان والحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية بسبب عدة عوامل من بينها استمرار جماعة بوكو حرام في النشاط والردود الأمنية على أنشطتها. وقد سمحت الأزمات السياسية الأخيرة في المنطقة دون الإقليمية وآثارها السلبية على التمتع بحقوق الإنسان بتسليط الضوء أيضا على ضرورة زيادة الأنشطة الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وأجرى المركز تقييمات لحقوق الإنسان في الكاميرون والكونغو بهدف تزويد كيانات الأمم المتحدة المعنية بمعلومات عن حالة حقوق الإنسان في هذين البلدين.

٤٤ - ويؤدي المركز مهامه حاليا بالاعتماد على عدد محدود جدا من الموظفين من بينهم ممثل إقليمي ومدير، ومستشار إقليمي معني بالديمقراطية، وموظفان لشؤون حقوق الإنسان، وموظف وطني للبرامج، وموظف معاون لشؤون الاتصالات والدعوة، ومساعدان لشؤون البرامج، وخمسة موظفين للدعم. ويستفيد المركز أيضا من برنامج للزمالات له شعبية كبيرة أنشئ في عام ٢٠٠٢ لفائدة المهنيين الشباب من المنطقة دون الإقليمية. ويتضمن هذا البرنامج زمالات في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان لدى المرأة ويوفر كذلك الوثائق المتصلة بهذه المجالات.

٤٥ - ولا يزال التعاون مع الحكومات في مجالات محددة صعبا، ولا سيما في مجال حماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة، والتعاون مع الإجراءات الخاصة، وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ومع أن المركز يواصل أنشطته الدعوية بدون توقف، لم تتخذ غابون وغينيا الاستوائية والكونغو بعد تدابير لتعزيز مؤسساتها الوطنية المعنية بحقوق الإنسان لضمان امتثالها لمبادئ باريس.

٤٦ - ويواجه المركز زيادة واضحة في الطلبات المقدمة إليه لتقييم حالة حقوق الإنسان في بلدان المنطقة دون الإقليمية ولتقديم المساعدة التقنية لها، بما في ذلك لتعزيز قدرات الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة، ولدعم أعمال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. بيد أن تلبية تلك الطلبات ستتطلب من الدول الأعضاء رصد المزيد من الموارد البشرية والمالية، ولهذا أهيب بالدول الأعضاء في المنطقة، بشكل خاص، أن تنظر في زيادة مساهماتها في المركز.